



الرسوم ترتفع والواردات تتوسع مفارقة التجارة الأمريكية



نماء الإعلامية
Namaa Media

ملخص تنفيذي



إلى جانب النفط والمواد الصناعية. وتكشف هذه التطورات أن الرسوم الجمركية وحدها لا تكفي لمعالجة الاختلال التجاري، في ظل قوة الطلب الأمريكي واستمرار اعتماد الشركات على المعدات والمكونات المستوردة، بينما يتطلب تقليص العجز بصورة مستدامة توسيع القدرة الصناعية وزيادة الصادرات ومعالجة الاختلالات بين الادخار والاستثمار.

الرأسمالية، وهي الأعلى على الإطلاق.

136,6 مليار دولار: العجز في تجارة السلع، مقابل فائض في الخدمات بلغ 31 مليار دولار.

19.9%: انخفاض العجز التجاري التراكمي خلال الأشهر الثمانية الأولى من 2026 مقارنةً بالفترة نفسها من 2025، رغم اتساعه في أغسطس.

اتسع العجز التجاري الأمريكي إلى 105,6 مليارات دولار في أغسطس 2026، مُسجلاً أعلى مستوى منذ مارس 2025، رغم استمرار الولايات المتحدة في استخدام الرسوم الجمركية لتقييد الواردات ودعم الإنتاج المحلي. وجاء الارتفاع مدفوعاً بوصول الواردات إلى مستوى قياسي، مع زيادة مشتريات معدات الإنتاج وأشباه الموصّلات المرتبطة باستثمارات الذكاء الاصطناعي،

105,6 مليارات دولار: العجز التجاري الأمريكي في أغسطس 2026، بزيادة 13.7% عن يوليو.

420,8 مليار دولار: إجمالي الواردات الأمريكية، بارتفاع 4.3% إلى مستوى قياسي.

315,2 مليار دولار: قيمة الصادرات، بزيادة 1.4% فقط.

146,4 مليار دولار: واردات السلع

مُقدِّمة



أظهرت بيانات وزارة التجارة الأمريكية الصادرة في 6 أكتوبر 2026 ارتفاع العجز التجاري للولايات المتحدة بمقدار 12,7 مليار دولار خلال أغسطس، بعدما زادت الواردات بوتيرة تفوق نمو الصادرات. جاءت هذه النتائج في وقتٍ تواصل فيه الإدارة الأمريكية الاعتماد على الرسوم الجمركية لحماية الصناعات المحلية وتقليل الاعتماد على المنتجات الأجنبية، ما يُعيد طَرح التساؤلات حول قدرة هذه السياسة على تغيير اتجاه التجارة الأمريكية.

ولا يرتبط ارتفاع الواردات بالسلع الاستهلاكية وحدها؛ إذ أصبح التوسُّع في مراكز البيانات واستثمارات الذكاء

الاصطناعي مصدرًا رئيسيًا للطلب على أشباه الموصلات والحواسيب والمعدات الصناعية. ويعني ذلك أن جزءًا من العجز الحالي يرتبط باستثمارات تستهدف توسيع القدرة الإنتاجية والتكنولوجية مستقبلًا، لكنها تعتمد في مرحلتها الأولى على استيراد معدات مرتفعة القيمة.

وتكشف هذه المُفارقة عن مشكلة أعمق، تتمثّل في أن الولايات المتحدة تستطيع فرض رسوم على المنتجات الأجنبية، لكنّها لا تستطيع توفير بدائل محلية لجميع السلع والمكونات بالسرعة نفسها، خصوصًا في الصناعات المتقدمة التي تعتمد على شبكات إنتاج عالمية.

أولًا: الواردات تتجاوز القيود



ولا تعني هذه الأرقام أن الرسوم الجمركية لم تؤثر في التجارة الأمريكية، لكنها تظهر أن الطلب على الواردات ظل قويًا رغم ارتفاع تكاليف بعض المنتجات الأجنبية؛ فالشركات التي تحتاج إلى معدات لا تتوافر محليًا بكميات كافية قد تستمر في الاستيراد حتى مع تحمّل رسوم إضافية، خصوصًا عندما تكون تكلفة تأخير الاستثمار أو توقّف الإنتاج أعلى من تكلفة الرسوم. وفي المقابل، انخفض العجز التراكمي خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام بمقدار 138,2 مليار دولار، أو 19.9%، مقارنةً بالفترة نفسها من 2025. وهذا يوضح أن التوسع الشهري لا يكفي وحده لتقييم نتائج السياسة التجارية، وأن الاتجاه العام يتأثر أيضًا بتوقيت الاستيراد والأسعار وحركة الصادرات.

بلغت الواردات الأمريكية 420,8 مليار دولار في أغسطس، بزيادة 17,2 مليار دولار عن يوليو، لتسجّل أعلى مستوى شهري على الإطلاق. وفي المقابل، ارتفعت الصادرات بمقدار 4,5 مليارات دولار إلى 315,2 مليار دولار، ما أدّى إلى اتّسع الفجوة بين جانبي التجارة الخارجية.

وجاء الجزء الأكبر من الزيادة في واردات السلع التي وصلت إلى 342,2 مليار دولار، بعدما ارتفعت مشتريات المواد الصناعية والخامات بمقدار 9,1 مليارات دولار، بينها زيادة بقيمة 3,3 مليارات دولار في واردات النفط الخام، و3,1 مليارات دولار في الذهب غير النقدي.

أما السلع الرأسمالية، التي تشمل المعدات والآلات المستخدمة في الإنتاج؛ فقد ارتفعت وارداتها بمقدار 6.2 مليارات دولار إلى مستوى قياسي بلغ 146,4 مليار دولار، مدفوعة خصوصًا بزيادة واردات أشباه الموصّلات والمعدات الصناعية.

ثانيًا: الذكاء الاصطناعي يرفع فاتورة الاستيراد



الأجانب، فبناء مركز بيانات داخل الولايات المتحدة لا يعني بالضرورة أن جميع مكوّناته مصنوعة محليًا، كما أن نقل صناعة الرقائق المتقدّمة يحتاج إلى مصانع ضخمة وكوادر مُتخصّصة وسلاسل إمداد يصعب تطويرها خلال فترة قصيرة.

لكنّ هذه الواردات تختلف عن الاستهلاك النهائي؛ لأنها قد تساهم في زيادة الإنتاجية وتوسيع الصادرات التكنولوجية مستقبلاً. ولذلك لا يمكن اعتبار جميع الواردات المرتبطة بالاستثمار خسارة اقتصادية، وإنما ينبغي تقييمها وفق العائد الذي تُحقّقه في السنوات التالية، ومدى قدرتها على بناء أنشطة إنتاجية جديدة داخل الاقتصاد الأمريكي.

ومع ذلك، فإن استمرار استيراد الجزء الأكبر من المعدات قد يحدّ من قدرة هذه الاستثمارات على تقليص العجز التجاري إذا لم يصاحبه توسع في التصنيع المحلي للصناعات المرتبطة بها.

أصبح الاستثمار في الذكاء الاصطناعي أحد العوامل المؤثرة في هيكل الواردات الأمريكية، مع تسارع إنشاء مراكز البيانات وتوسيع قدرات الحوسبة. وتحتاج هذه المشاريع إلى مُعالجات مُتقدّمة وأشباه موصلات وخوادم ومعدات كهربائية وصناعية؛ حيث يعتمد إنتاج كثير منها على سلاسل توريد خارج الولايات المتحدة.

وتُظهر بيانات أغسطس ارتفاع واردات أشباه الموصلات بمقدار 2,4 مليار دولار، وزيادة واردات المعدات الصناعية الأخرى بنحو 1,3 مليار دولار. ورغم انخفاض واردات ملحقات الحواسيب خلال الشهر بمقدار 1,6 مليار دولار، فقد بلغت قيمتها خلال الأشهر الثمانية الأولى من 2026 نحو 158,5 مليار دولار، مقارنةً بـ 89,5 مليار دولار في الفترة نفسها من العام السابق.

وتبرز هنا مُفارقة اقتصادية مهمّة؛ فالاستثمارات التي تستهدف تعزيز ريادة الولايات المتحدة في التكنولوجيا ترفع في الوقت نفسه اعتمادها على الموردين

ثالثًا: حدود الرسوم الجمركية



تهدف الرسوم الجمركية إلى رفع تكلفة السلع الأجنبية، بما يمنح المنتجات المحلية قدرة أكبر على المنافسة، ويُشجّع الشركات على الاستثمار داخل الولايات المتحدة. لكنّ تأثيرها يتوقّف على توافر بدائل محلية، ومدى استجابة المستهلكين لارتفاع الأسعار، وقدرة الشركات على تغيير الموردين.

وتواجه هذه السياسة ثلاثة قيود اقتصادية؛ أولها أن بعض الواردات تدخل في الإنتاج المحلي نفسه، مثل الرقائق الإلكترونية والآلات والمكونات الصناعية، ما يجعل فرض الرسوم عليها سببًا محتملًا لارتفاع تكلفة المصانع الأمريكية. وثانيها أن الشركات قد تنقل مشترياتها من دولة إلى أخرى بدلًا من استبدال الواردات بالإنتاج المحلي. أما القيد الثالث فيرتبط بالوقت والاستثمار اللازمين لإنشاء صناعات بديلة.

وقد أظهرت بيانات أغسطس استمرار تسجيل عجز تجاري كبير مع عدد من الشركاء، بلغ 27,7 مليار دولار مع المكسيك، و24 مليار دولار مع فيتنام، و18,3 مليار دولار مع تايوان، مقابل 16,4 مليار دولار مع الصين. وسجّلت الولايات المتحدة أيضًا عجزًا قياسيًا في تجارة السلع مع المكسيك وفيتنام وماليزيا؛ وفق رويترز.

وتشير هذه النتائج إلى أن تقليل الواردات من سوق معينة لا يعني بالضرورة انخفاض إجمالي الواردات؛ إذ تستطيع الشركات إعادة توزيع مشترياتها على دول أخرى تمتلك القدرة الإنتاجية أو تتمتع بشروط تجارية مختلفة.

كما أن تطبيق الرسوم لم يكن ثابتًا خلال 2026، بعد إلغاء جزء من التعريفات التي فُرضت بموجب قانون الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدولية بقرار قضائي في فبراير، واستبدال بعضها بإجراءات تجارية أخرى. وهذا يجعل قياس الأثر الكامل للرسوم أكثر تعقيدًا من المقارنة بين شهرين فقط. ومن ناحية الأسعار، خلصت دراسة لبنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك إلى انتقال نحو 26% من الزيادة الناتجة عن الرسوم التي فُرضت خلال 2025 إلى أسعار المُستهلكين، مقارنةً بالسلع الأقل تعرُّضًا لها، سواء مباشرةً عبر المنتجات المستوردة أو بصورة غير مباشرة عبر تكاليف المدخلات الصناعية وزيادة أسعار المنتجات المحلية. وبالتالي، قد تساعد الرسوم على حماية بعض الأنشطة الصناعية، لكنّها تفرض في المقابل تكاليف إضافية على قطاعات أخرى، وهو ما يجعل أثرها النهائي مرتبطًا بحجم الاستثمارات والإنتاج المحلي الجديد مقارنةً بتكاليف الاستيراد والتضخم.



رابعًا: اختلالات أعمق من التجارة



وتزداد أهمية هذا التفسير في الولايات المتحدة؛ نظرًا إلى حُجْم سوقها الاستهلاكية، ودور الدولار في النظام المالي العالمي، وقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية؛ فالطلب المرتفع على الأصول الأمريكية يتيح استمرار تدفق رؤوس الأموال، لكنه يرتبط أيضًا باستمرار اختلالات في الميزان الخارجي.

وفي هذا السياق، لا يكفي تقليص واردات بعض المنتجات للوصول إلى توازن تجاري مستدام، خصوصًا إذا استمر الإنفاق المحلي والاستثمار في تجاوز الادخار المتأخر. كما أن العجز التجاري لا يعكس أداء جميع القطاعات بالصورة نفسها؛ فقد سجّلت الولايات المتحدة في أغسطس عجزًا في تجارة السلع بقيمة 136,6 مليار دولار، لكنها حققت فائضًا في الخدمات بلغ 31 مليار دولار، ما يُبرز قوة قطاعات الخدمات الأمريكية وقدرتها على تعويض جزء من الفجوة السلعية.

لا يتحدّد العجز التجاري الأمريكي بالرسوم الجمركية وحدها، بل يرتبط أيضًا بحجم الإنفاق والاستثمار والادخار داخل الاقتصاد؛ فعندما يتجاوز الإنفاق المحلي القدرة الإنتاجية، تستعين الشركات والمستهلكون بالواردات لتغطية الفجوة، بينما تسمح التدفقات الرأسمالية الخارجية بتمويل جزء من هذا الإنفاق.

ولهذا يربط صندوق النقد الدولي الاختلالات الخارجية بالفجوة بين الادخار الوطني والاستثمار المحلي، ويرى أن تأثير الرسوم الجمركية في الحساب الجاري قد يبقى محدودًا إذا لم تتغيّر هذه العوامل الأساسية. كما أن ارتفاع قيمة الدولار أو تراجع القدرة التنافسية للصادرات قد يُعوّض جزءًا من الانخفاض الذي تستهدفه الرسوم في الواردات.

خامسًا: انعكاسات على النمو والتجارة العالمية



أما عالميًا، فقد تستفيد الاقتصادات المُصدّرة للإلكترونيات وأشباه الموصلات والمعدات الصناعية من استمرار الطلب الأمريكي، خصوصًا دول آسيا والمراكز الصناعية المرتبطة بسلاسل إنتاج التكنولوجيا. وفي المقابل، يرفع عدم استقرار السياسات الجمركية مخاطر الاستثمار والتخطيط لدى الشركات المُصدّرة.

كما قد تُواجه الصناعات الأمريكية المعتمدة على المدخلات المستوردة ارتفاعًا في تكاليف الإنتاج، بينما تستفيد بعض الصناعات المنافسة للواردات من تراجع الضغوط السعرية الخارجية. ويتوقّف الأثر على المستهلكين على مدى انتقال الرسوم إلى الأسعار النهائية وقدرة الشركات على تحمّل جزء من التكلفة.

قد يؤدّي اتساع العجز إلى الضغط على النمو الأمريكي في المدى القصير؛ لأن زيادة الواردات مقارنةً بالصادرات تُخفّض مساهمة صافي التجارة في حساب الناتج المحلي الإجمالي. وقدّر بعض الاقتصاديين أن التجارة الخارجية قد تُخفّض ما يصل إلى 2.5 نقطة مئوية من معدل النمو السنوي المحسوب للربع الثالث، مع بقاء النتيجة النهائية مرتبطة بأداء الاستثمار والاستهلاك والمخزونات.

لكنّ ارتفاع واردات المعدات لا يعني بالضرورة ضعف النشاط الاقتصادي؛ إذ يمكن أن يعكس توسّع الشركات في الإنفاق الاستثماري. وتكمن المشكلة في قدرة هذه الاستثمارات على تحقيق إنتاج وعائد مستقبليين كفيّان لتعويض تكلفتها الخارجية.

أبرز مؤشرات التجارة الأمريكية في أغسطس 2026

المؤشر	القيمة	الدلالة الاقتصادية
إجمالي العجز التجاري	105,6 مليارات دولار	أعلى مستوى منذ مارس 2025
إجمالي الواردات	420,8 مليار دولار	مستوى قياسي جديد
إجمالي الصادرات	315,2 مليار دولار	نمو أبطأ من الواردات
واردات السلع الرأسمالية	146,4 مليار دولار	توسّع الاستثمار في المعدات
عجز تجارة السلع	136,6 مليار دولار	استمرار الاعتماد على الإنتاج الخارجي
فائض تجارة الخدمات	31 مليار دولار	تعويض جزئي للعجز السلعي
تغير العجز منذ بداية العام	انخفاض 19.9%	تحسّن تراكمي رغم ارتفاع أغسطس

الفرص والمخاطر

الفرص:

- توسّع الاستثمارات في تصنيع أشباه الموصلات والمعدات المتقدمة داخل الولايات المتحدة.
- إمكانية زيادة الإنتاجية والصادرات التكنولوجية نتيجة استثمارات الذكاء الاصطناعي.
- استفادة الدول المصدّرة للمكونات الإلكترونية والآلات من ارتفاع الطلب الأمريكي.
- إعادة توزيع الاستثمارات الصناعية على أسواق ومراكز إنتاج متعددة.
- تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الأمريكية التي تستطيع توفير بدائل محلية للواردات.

المخاطر:

- استمرار العجز التجاري مع قوة الطلب المحلي والاعتماد على المعدات الأجنبية.
- انتقال جزء من تكاليف الرسوم الجمركية إلى أسعار المستهلكين ومدخلات الإنتاج.
- ارتفاع تكاليف إنشاء مراكز البيانات والمشاريع الصناعية الجديدة.
- زيادة عدم اليقين لدى المستثمرين نتيجة تغيّر السياسات والرسوم التجارية.
- احتمال تراجع الصادرات الأمريكية إذا أدّت النزاعات التجارية إلى إجراءات مقابلة أو ارتفاع التكاليف.

يكشف ارتفاع العجز التجاري الأمريكي إلى أكثر من 105 مليارات دولار في أغسطس 2026 عن محدودية قدرة الرسوم الجمركية على ضبط الواردات بصورة مباشرة، خصوصًا عندما يكون الطلب مدفوعًا باستثمارات إنتاجية وتكنولوجية يصعب توفير جميع احتياجاتها محليًا. لكنّ انخفاض العجز التراكمي منذ بداية العام يؤكد أن النتائج الشهرية لا تكفي وحدها للحكم على المسار العام للسياسة التجارية.

وتوضّح المعطيات خمس دلالات رئيسية:

الرسوم لا تلغي الحاجة إلى الواردات: تستمر الشركات في شراء المعدات والمكونات الأجنبية عندما تكون البدائل المحلية غير متاحة أو أعلى تكلفة.

الذكاء الاصطناعي يعيد تشكيل التجارة: ترفع الاستثمارات التكنولوجية واردات السلع الرأسمالية حاليًا، مع إمكانية زيادة الإنتاجية مستقبلاً.

العجز يرتبط بعوامل داخلية: يُمثّل الطلب المحلي والادخار والاستثمار والقدرة الصناعية عناصر أساسية في تحديد الميزان الخارجي.

تغيير الموردين لا يعني خفض الاستيراد: قد تتنقل المشتريات بين الدول دون انخفاض مماثل في إجمالي واردات الولايات المتحدة.

الرسوم تحمل آثارًا متفاوتة: يمكن أن تحمي بعض الصناعات، لكنّها قد تزيد التكاليف على المستهلكين والمصانع المعتمدة على المدخلات الخارجية.

وبذلك، فإنّ تقليص العجز التجاري الأمريكي بصورة مستدامة لا يعتمد على رفع الرسوم الجمركية وحده، بل على قدرة الاقتصاد على توسيع الإنتاج المحلي في القطاعات ذات الطلب المرتفع، وتحسين تنافسية الصادرات، وزيادة القيمة المضافة للاستثمارات الجديدة. وستكون قدرة الولايات المتحدة على تحويل الإنفاق الكبير على التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي إلى إنتاج وصادرات مستقبلية أحد العوامل الرئيسية في تحديد اتجاه ميزانها التجاري خلال السنوات المقبلة.

1. U.S. Bureau of Economic Analysis. (2026, October 6). U.S. International Trade in Goods and Services, August 2026.
<https://www.bea.gov/news/2026/us-international-trade-goods-and-services-august-2026>
2. U.S. Census Bureau. (2026, October 6). Monthly U.S. International Trade in Goods and Services, August 2026.
<https://www.census.gov/foreign-trade/current/>
3. Reuters. (2026, October 6). US trade balance sinks deeper into the red as imports hit record high despite tariffs.
<https://www.reuters.com/business/us-trade-deficit-widens-august-amid-strong-imports-2026-10-06/>
4. Federal Reserve Bank of New York. (2026). The Anatomy of Tariff Pass-Through into Consumer Prices.
https://www.newyorkfed.org/research/staff_reports/sr1201
5. International Monetary Fund. (2026, April 2). IMF Executive Board Concludes 2026 Article IV Consultation with the United States.
<https://www.imf.org/en/news/articles/2026/04/01/pr-26102-usa-imf-executive-board-concludes-2026-article-iv-consult>
6. Congressional Budget Office. (2026, August 20). CBO's Updated Budgetary Projections of Tariffs as of July 31, 2026.
<https://www.cbo.gov/publication/62704>
7. International Monetary Fund. (2026, January 30). U.S. Trade Policy Uncertainty and the Current Account: Unpacking Trade and Financial Channels.
<https://www.imf.org/en/publications/wp/issues/2026/01/30/u-s-573596>



نماء الإعلامية
Namaa Media